

## خاتمة التقرير

## قراءة تلخيصية لأبرز محاور ونتائج دراسات التقرير العاشر

تمثل تلك المرحلة التي تعيشها الدول الثورية، مرحلة في غاية الصعوبة؛ إذ تتسلخ من عقود عاشت فيها الظلم والفساد إلى مرحلة انتقالية جديدة ما زالت في طور التشكيل، وأشبه ما تكون بانتظار مولود جديد غاية الأمل أن يظهر إلى النور قوياً معافى، والخوف كل الخوف أن تأتي تلك المرحلة الانتقالية بمولود مريض مشوّه، من هذا المنطلق رأى معدو التقرير أن يكون عنوان التقرير لهذا العام (واقع الأمة... بين الثورات والمرحلة الانتقالية) في محاولة استشرافية لوضع حلول وآليات لأبرز التحديات التي تواجهها الدول العربية الثورية من خلال أبواب التقرير الست التي راعت في مجملها التحديات، ووضعت الحلول والآليات على كافة المستويات، سواء الفكر والنظرية، أو مستوى العالم الإسلامي، أو العلاقات الدولية أو مستوى قضايا العمل الإسلامي والقضايا الاقتصادية.

## الباب الأول النظرية والفكر:

ففي الباب الأول النظرية والفكر جاءت الدراسات الأربع به لتطرح آفاقاً فكرية جديدة، بدأ الباب بدراسة (المرجعية الإسلامية بين الشرع والسياسة) جاءت لتؤكد أن الأمر الذي لا بد للثورات الإسلامية من سلوكه هو تنمية أدواتهم المعرفية والتقنية، والمزج بينها وبين المرجعية الإسلامية من أجل الانتفاع بالصواب من أجزاء هذه المنظومة الغربية، والانتفاع بالصواب من التجارب الشرقية والغربية الأخرى التي لم تتقبل طريقة الحداثة الغربية، والانتفاع بالصواب من التجارب الإسلامية التاريخية كلها بما فيها التجارب التي يحرص الغرب على تشويهها، ثم فتح باب الاجتهاد لصياغة نظم سياسية تناسب الواقع الثقافي والديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلاد المسلمين، كل ذلك في إطار الدين الأول الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، لا نضيع منه حقاً ثبت بالبينة، قطعياً كان أو غير قطعي، في إطار النظر المقاصدي والمصلحي الذي لا يضيع جزءاً لم يأذن الشرع بتضييعه.

وعن إشكالية الفكر السياسي أتت دراسة (إشكالية المواطنة بين الليبراليين والإسلاميين) لتوضح أن مفهوم المواطنة الذي أريد منه أن يجسد معنى الانتماء والهوية كان رهيناً بالتطور الفكري والموضوعي لحضارة معينة هي الحضارة الغربية، ومن ثم فإن المفهوم - بغض النظر عن الخلاف حول دلالاته وتحولاته الفكرية والتاريخية - كان يجري في سياق مختلف عن الحضارة الإسلامية التي يحق لها أن تضع مفهوماً مستقلاً لها يعبر عن انتماء أبنائها وهو مفهوم الأمة.

وإذا كان المدار المستقبلي الذي يهدف المفكرون الإسلاميون تطبيق مفهوم الانتماء إليه عملياً هو أمر يتجاوز المرحلة فإن ذلك لا يعني الجمود وعدم الاقتراب من هذا المدار بوضع مدارات أخرى مرحلية تقترب من هذا الهدف مثل الانتماء لشبكة إعلامية وثقافية واحدة... ثم شبكة تعليمية... ثم اقتصادية... وهكذا.

وفي الطريق إلى تلك المدارات التوحيدية الجديدة لا بد من التخلص من الكثير من العوائق التقليدية القائمة التي تحول بين أبناء الأمة والشعور بانتمائهم الحقيقي والتواصل بين بعضهم البعض.

ومع كل ما سبق، فإن ذلك لا يعني التخلي عن الحقوق المشتركة لأهل الديار في الوطن الواحد، فإن ذلك أمر أصيل في الإسلام أكدته كل المواثيق الكبرى التي عقدها .

وتضعنا دراسة (الأمن القومي في فكر علماء السلف) أمام تحديات عسيرة وصعبة، لا سيما في الوقت الذي تمر به الأمة الآن، والذي يعد من أسوأ فترات الاستضعاف على مر تاريخها، والذي تحتاج فيه إلى نهضة حضارية شاملة، في مختلف العلوم.

في الوقت الذي تواجه فيه تحديات خارجية من مختلف الدول الكبرى، التي لا تفتأ تضع العراقيل أمام نهضتها الشاملة وداخلية من أذنان الخارج، ومنافقي الداخل، وحاملي لواء التبعية والانهازامية.

هنا تطراً علينا الحاجة الملحة إلى فقه جديد في السياسة الشرعية، لا سيما في العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والدبلوماسية الرفيعة المستوى. هذه الحاجة الملحة لا تتطرق من فهم النصوص الشرعية وحسب، بل لكتب السلف كذلك.

ورأت دراسة (التحالفات بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية... نظرة شرعية ورؤية سياسية) أن التحالف بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية يحتاج إلى تفصيل، ولا يمكن إطلاق القول بالجواز أو المنع، دون اعتبار واقع هذه الجماعات، وطبيعة الشعوب، واختلاف الظروف المعاصرة لكل دولة، وكذلك طبيعة الأحزاب العلمانية وتوجهاتها.

#### الباب الثاني: ملف التقرير: الربيع العربي وقضايا المرحلة الانتقالية:

ويتناول ملف العدد العاشر من التقرير ثلاث دراسات في غاية من الأهمية؛ أولها يدرس الثورة المضادة، ويحلل أساليبها وأدواتها، ثم قضية العلاقات المدنية العسكرية في الدول الثورية، ثم ركزت الدراسة الثالثة على بُعد الأقليات وأثره على مستقبل دول الربيع العربي في تلك المرحلة الانتقالية.

فتطرقت دراسة (الثورة المضادة.. تحرير المصطلح وتحليل الممارسة) إلى عدد من السياسات والإجراءات الآنية والمستقبلية، وحتى تحقق هذه الثورات أهدافها، في مقدمتها:

- ١- إعادة الهيكلة السريعة والفاعلة للأجهزة الأمنية.
- ٢- احتواء الجيش في المنظومة الثورية.
- ٣- التطوير التشريعي: من خلال وضع رؤى وخطط لتشريعات جديدة تحقق التغيير في القطاعات الاستراتيجية المفصلية.

٤- تمكين المجتمع المدني: من خلال تشكيل وتفعيل دور جماعات ضغط منظمة للتغيير في كافة المجالات (الجامعات، النقابات، التعليم، الصحة، التخطيط العمراني، نمط التنمية، الصناعة والزراعة والبنوك... إلخ).

٥- تعزيز دور المواطنين في مواجهة الثورة المضادة.

٦- العمل على تحييد العامل الخارجي في الثورات الشعبية.

وأوضحت دراسة (نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجاً) أنه ينبغي النظر إلى مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه؛ باعتباره أولوية كبرى في إدارة مرحلة

التحول الديمقراطي العربي، ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من إنشاء آلية مناسبة للرقابة المدنية على ميزانية الجيش، وأنشطته الاقتصادية المختلفة. لقد كان تحديد مفهوم الأمن القومي قاصراً على مؤسسة الرئاسة والقيادة العسكرية العليا، وهو الأمر الذي وقف مانعاً أمام تطبيق مبدأ الرقابة والمساءلة بالنسبة للعسكريين.

ولتعظيم الاستفادة من بعض الخبرات الإفريقية يتعين إعادة تحديد المهام والأدوار الخاصة بالمؤسسة العسكرية في عملية الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة التي تشهدها دول الربيع العربي؛ وذلك بغية وضع الضوابط والمعايير التي تمنع إساءة استخدام القوة العسكرية، أو تسييسها من خلال استخدامها لقمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية العربية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية، وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي.

ولا شك أن فجر الثورات العربية يفرض أن تتجاوز السيادة المدنية على العسكريين مسألة الرقابة والمراقبة. وهكذا تصبح العلاقة في شكلها الجديد رقابة شعبية عامة، وأخرى برلمانية على المؤسسة العسكرية.

ودعمت دراسة (أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى التأثير وفوبيا التأثير) سيناريو التوافق؛ حيث لا تستهدف معظم أقليات التأثير على المشهد السياسي بقدر سعيها للحصول على وضعية ثقافية أو اجتماعية معينة؛ حيث قد يحدث توافق بين القوى السياسية الممثلة للأغلبية، وتلك المعبرة عن الأقليات حول مدخلات النظام السياسي عبر احترام قواعد اللعبة السياسية من جهة، وتقدير الخصوصية الثقافية للأقليات من جهة أخرى، بجانب سيناريوهين آخرين؛ سيناريو التدويل والتدخل، وسيناريو المصادمة والمهادنة.

وتوصي الدراسة بأنه على الأغلبية في النظام السياسي المزمع مسؤولية كبرى في إنجاح المرحلة الانتقالية، واستيعاب كل سلوك سياسي للأقلية بالدرجة التي تسمح بالحفاظ على التماسك المجتمعي لتلك الدول من جهة، وتلبية المطالب المشروعة لتلك الأقليات من جهة أخرى، مع مراعاة الاعتبار للخصوصيات الثقافية للكافة أغلبية وأقلية بالدرجة التي لا تنال من تحقيق واستمرار التعايش في بوتقة واحدة من جهة ثالثة.

### الباب الثالث: العالم الإسلامي

أما الباب الثالث فقد ركز بشكل جيد على المناطق الساخنة، والتي ما زالت ملتهبة مثل البحرين وسوريا، وبقدر أقل اليمن، ثم أشار بشكل قوي للوضع الداخلي في مصر والذي ما زال يكتنفه كثير من الغموض.

فأوصت دراسة.... (البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي) بإيجاد استراتيجية متطورة، متداخلة ومتشابكة العناصر تعمل على تفكيك الخطر الإيراني، وتحصن البلاد وتتعامل مع الأبعاد الداخلية، الإقليمية والدولية المختلفة للموضوع.

أ- على الصعيد الداخلي:

١- ضرورة العمل على تعزيز مسيرة الإصلاح بشكل دائم ومستمر، ومحاربة الفساد؛ لأنه الجاذب الأول للناقمين لا سيما في بلاد فقيرة بالموارد.

٢- تفكيك العامل الشيعي: إذ لا بد من فصل وعزل الشيعة المواليين لإيران، ووضعهم تحت ضغط العزل والتبذ الاجتماعي عن أولئك العروبيين الوطنيين، والعمل على تعزيز الانقسام بينهم على قاعدة الولاء للوطن والتبرؤ من إيران، وتحسين وضع الفئة الثانية وتعزيز مكانتها وتقريبها وتولية الأكفاء منها والثقة مناصب عليا رفيعة.

٣- عدم الاستجابة إلى سياسة الابتزاز المتعلقة بوقف أو منع التجنيس للمستحقين وفق القانون.

٤- المواجهة الإعلامية: إذ يجب مواجهة الإمبراطورية الإيرانية التي تبث عبر منافذ إيرانية (تلفزيون، صحافة، إذاعة، إنترنت) ناطقة باللغة العربية أو عبر منافذ عربية بالوكالة (كقناة المنار على سبيل المثال).

٥- دعم عمل مجموعات شبابية ومجموعات حقوقية ومجموعات إعلامية ومجموعات تعمل في المجال الإنساني داخل البحرين وخارجها، على أن تبقى في إطار مستقل لكي تكون على قدر عالٍ من الحرفية والمصداقية، وتصبح بمثابة مصدر أيضاً للمنظمات الإقليمية والدولية وللصحافة العالمية.

على الصعيد الإقليمي:

١- التحرك ضمن إطار جماعي دوماً؛ نظراً لمحدودية القدرات الذاتية في مواجهة إيران، وإيكال مهمة الرد على إيران للتجمعات الإقليمية والدولية أيضاً إلى جانب البحرين، والعمل بشكل جماعي عندما يتعلق الأمر بإيران.

٢- تعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية التي تنظر إلى إيران كخطر أو كخطر محتمل، خاصة تلك التي تستطيع موازنتها.

٣- تعزيز فكرة الاندماج والوحدة لتعزيز الطاقات من جهة وكسر معادلة التبعية لإيران لدى البعض، والذي يستقوي بها على الداخل.

٤- من المفضل طرح وتفعيل موضوع الاتحاد الخليجي، أو مع السعودية على وجه الخصوص في ظروف جيدة ومستقرة نسبياً، لكي تأتي من موقع قوة، ولكي لا يفهم من خلال الدعوة إليها أنها موجّهة للسيطرة على الشيعة داخل البحرين.

أما عن دراسة (الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة) فقد أشارت إلى عدد من التوصيات المهمة، منها:

١- إن خيار الشراكة الاستراتيجية والتحالف، وتعميق قنوات التنسيق والاتصال بين مصر والقوى الإقليمية والدولية الرئيسة خيار لا مناص منه إذا ما أرادت مصر الجديدة أن تضطلع بدورها القيادي في المنطقة مجدداً.

٢- على النظام الجديد أن يؤكد للكافة، داخلياً وخارجياً، أن مصر لن تقبل مجدداً بعضا الإملاءات والتدخلات التي تمس بسيادتها ومصالحها.

٣- من الأهمية بمكان أن تضطلع النخب الصاعدة بدراسة تجارب الأمم والشعوب في الانتقال من الحكم الديكتاتوري إلى دولة القانون، حتى لا تحدث انتكاسة تعيد الأمور إلى المربع صفر.

وأكدت دراسة (مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية.. في ظل التغيرات الإقليمية) أن هناك قوتين

اثنتين يُعوَّل عليهما في تحقيق الإصلاح والتغيير في اليمن: الأولى: التجمع اليمني للإصلاح: الثانية: القوى الثورية الوطنية الصاعدة.. وتوصي الدراسة عموم القوى الإسلامية، بمختلف فصائلها، أن تكون هي القوى الرافعة للتغيير والطاقة المسيرة لعجلة الإصلاح؛ وأن تخرج تياراتها عن مرحلة الخلاف والتنازع السابقة إلى مرحلة من التعاون، والتحالف على أسس مشتركة وقواعد ناظمة، وأن تتجاوز السكون إلى الفعل الإيجابي البناء. فالإسلاميون في أي بلد عربي هم محور وقطب المجتمع، فإذا ما اتفقوا فإنهم قادرون بالفعل على التأثير ورسم المشهد الجديد، والواقع المصري في مرحلة الانتخابات السابقة شاهد على ذلك.

وعن الأوضاع في سوريا ومستقبل ثورتها أتت دراسة (الثورة السورية... الآليات والمآلات) لتوضح أن الثورة السورية منتصرة رغم العوائق؛ فالإصرار الكبير الذي أبداه الشعب السوري طوال الأشهر الماضية يؤشر إلى مدى العزم للخلاص من هذا النظام، فوضع النظام السوري متهدئ ومنته، والدليل معركة حلب التي قضت على أسطورة الشبيحة، وتحديدًا من آل بري، بالإضافة إلى نجاح ثوار حلب في تأمين الريف الحلبى، وهو ما وفر عمقًا استراتيجيًا وديمقراطيًا يصل إلى مائة كيلو متر حتى الحدود التركية، وكذلك نجاح الثوار في السيطرة على أكثر من ستين بالمائة من مدينة حلب، وقدرة الثوار في إدلب على قطع خطوط الإمداد عن النظام السوري في حلب ليعوض ذلك من خلال القصف الجوي والمدفعي..

#### الباب الرابع العلاقات الدولية:

وقد وقف الباب الرابع (العلاقات الدولية) من التقرير على مواقف أهم القوى الإقليمية والدولية من عملية التغيير في تلك المرحلة الانتقالية لدول الربيع العربي ابتداءً بروسيا، مروراً بأوروبا وإيران وانتهاءً بدور الولايات المتحدة الأمريكية. تتطرق دراسة (أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية) من فرضية أن القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي لها رؤية برجماتية لسياساتها الخارجية وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، ويأتي في مقدمتها المصالح الروسية المتمثلة في القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس، والمخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، يُضاف إلى هذا مبيعات الأسلحة إلى سورية، والتجارة والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين خاصة في مجال الطاقة، إلا أن مستقبل العلاقات الروسية السورية يظل رهناً بكيفية تسوية الأزمة السورية، وتطوراتها.

وفي ذات المجال تأتي دراسة (تطورات الموقف الفرنسي من الثورات العربية.. قراءة تحليلية)؛ حيث لا تزال القوى الاستبدادية المحلية والقوى الإقليمية الأخرى والقوى الدولية، وخاصة السياسة الفرنسية، تتعامل مع الثورات العربية من منطلق واقع التجزئة القطرية الذي سبق ترسيخه عبر العقود الماضية، ومساعي الحيلولة دون أن تتحوّل الأرضية القطرية للثورات إلى أرضية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية القائمة، ورجت الدارسة أن الانتصار المنتظر للثورة الشعبية في سورية خصيصاً سيصبح مفصلاً تاريخياً حاسماً، في تطوّر مسار الربيع العربي، من متطلبات تحقيق «الهدف الأول»: إسقاط الاستبداد، إلى مرحلة العمل للبناء بعد الثورات، ولن يكون هذا العمل «قطرياً» بل سيُوجد بالضرورة أسساً مشتركة على مستوى المنطقة العربية على الأقل، ويضع بذور نهضة حضارية شاملة في الدائرة الحضارية الإسلامية، لها بالغ الأثر على مسار التطوّر التاريخي الحضاري البشري بمجموعه.

وعن الموقف الإيراني من الثورة السورية جاءت دراسة (إيران والثورة السورية: تحولات الخريطة الإقليمية) لتخلص إلى أن تحولات الخريطة الإقليمية بناء على الخطوط العرقية والمذهبية تعد الخطر الأكبر على السلم

والأمن الإقليميين في المنطقة، والتحرش بين الطوائف هو الهدف الأسمى لأعداء الأمة الإسلامية، بالقضاء على بعضهم بعضاً، وبانتعاش سوق السلاح الشرقي والغربي، ويصب في النهاية في صالح إسرائيل، التي لها أحلام توسعية هي الأخرى بإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، ولن يساعدها في تحقيق ذلك إلا حمق الأطراف الإقليمية واندفاعها نحو الانتحار الجماعي.

ولم ينس التقرير إلقاء الضوء على الانتخابات الأمريكية فخلصت دراسة (ما بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة تجاه الربيع العربي: حدود التغيير) إلى عدد من النقاط يمكن تقديمها لصانع القرار العربي، كيما تتضح صورة السياسة الخارجية الأمريكية تجاهه، بما يمكنه من بناء سياسته الخارجية نحوها بصورة أكثر عملية، تحفظ له مصالحه الوطنية:

- تنعم مؤسسة الرئاسة، بمكانة مرموقة في بنية النظام السياسي الأمريكي، خصوصاً فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية.
- صناعة القرار السياسي الأمريكي عامة، والسياسة الخارجية خاصة، تخضع لقواعد المصلحة الوطنية التي ترسخت منذ قيام الولايات المتحدة كدولة عظمى.
- ليس ثمة فروق كبيرة بين الحزبين المسيطرين على المشهد الحزبي الأمريكي (الديمقراطي، والجمهوري)، فيما يخص الرؤية السياسية عامة، والسياسة الخارجية خاصة.
- ثمة مؤسسات غير الأحزاب السياسية، تسهم في صناعة السياسة الخارجية بقدر أو بآخر.
- يحكم علاقة الولايات المتحدة مع دول الربيع العربي، الأهمية الجيو-استراتيجية لتلك البلدان.

#### الباب الخامس: العمل الإسلامي

احتوى باب العمل الإسلامي من التقرير على خمس دراسات تتناول معظم القضايا التي استجرت على صعيد العمل الإسلامي فكانت أولى الدراسات دراسة (جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين... تفعيل الدور وتقييم الممارسة) والتي أوصت بعدد من التوصيات:

١- إعداد خطة قصيرة المدى لمواجهة اللوبي العلماني، وذلك بتجميع القوى عن طريق تكوين لوبي إسلامي يمثل جماعات ضغط في الشارع السياسي، فمن أوراق الضغط الفعالة: شن حملات إعلامية كبيرة ومنظمة، وواسعة النطاق ضد الشخصيات أو الهيئات التي تعادي الفكرة الإسلامية، أو شن الحملات القانونية، ورفع القضايا ضد من يتهم بالفساد والإفساد، ويسعى لعرقلة المشروع الإسلامي.

٢- تعديل مسار ما توفر من أدوات التأثير الإعلامي كالقنوات الفضائية والصحف والمجلات.

٣- إعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى تُعنى بتكوين الكوادر الفعالة في كافة المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية، كما تُعنى بالتغلغل داخل كافة مؤسسات الدولة المختلفة.

٤- العناية بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والتوسع بها، فمراكز الأبحاث هي جزء أصيل في تكوين جماعات الضغط، فمن جهة توفر رؤية استراتيجية للواقع، وكيفية التعامل معه، ومن جهة أخرى

تحاول إيجاد مظلة علمية للرؤى التي تتبناها جماعات الضغط.

٥- محاولة الاتفاق على وضع مادة في الدستور تتيح حرية إنشاء جماعات ضغط بشكل رسمي، كما هو مقرر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

أما دراسة (انعكاسات الممارسة السياسية على العمل الدعوي لدى الحركات الإسلامية.. الدعوة السلفية نموذجاً) فحددت عدداً من التوصيات للوقوف على تأثيرات الممارسة السياسية على العمل الدعوي، وتلافي السلبات، وتعظيم النجاحات من خلال الآليات الآتية:

١- إجراء أبحاث ميدانية على عينة واسعة من الطيف السياسي الإسلامي للوقوف على أبعاد العلاقة بين العمل السياسي والعمل الدعوي، والتأثير المتبادل بينهما.

٢- إجراء بحوث توثيقية لمراحل العمل السياسي والدعوي بعد الثورة في التيارات الإسلامية لحفظ التجربة تاريخياً، وإمداد المخططين بمادة تعين على استشراف المستقبل.

٣- إجراء أبحاث نظرية وميدانية في الأقطار الإسلامية التي تعيش فيها الاتجاهات الإسلامية تجربة العمل السياسي.

كما حاولت دراسة (الإسلاميون وآفاق العلاقة مع الشباب الثوري.. مصر نموذجاً) التقريب من التيار الإسلامي والشباب الثوري؛ من خلال:

١- توجيه الخطاب الإسلامي لقضايا النهضة، وبناء مؤسسات الدولة، وعدم الانشغال بالقضايا الفرعية الخلافية.

٢- السعي الجاد لتصحيح الصورة الذهنية لدى الشباب الثوري، وعموم الشعب أن التيار الإسلامي هو تيار يسعى للهيمنة على مقاليد الأمور وفرض أجندته.

٣- ينبغي على الإسلاميين التخلي عن نظرية احتكار الحق قولاً وفعلاً، واعتبار أن ما يقدمونه من برامج ومشاريع هي فهمهم للإسلام، وليست هي الإسلام ذاته.

٤- إنشاء قنوات اتصال إعلامية جادة تبعد فيها عن المداهنة والدفاع المستमित عن موقف التيار الإسلامي صواباً كان أم خطأً.

٥- على الشباب الثوري إدراك أن الشعب المصري يعيش -رغمًا عنه- مرحلة زيادة مطردة في الوعي السياسي والثقافي، وافترض أن التيار الإسلامي يكسب معاركه مع خصومه فقط باستغلال العاطفية الدينية هو افتراض غير صحيح.

٦- على الشباب الثوري إدراك حقيقة مفادها أن استمرار الزخم الثوري لا يعني استمرار حالة المظاهرات والاعتصامات على طول الخط، ولكنها حالة وقتية نحافظ عليها حتى بناء مؤسسات الدولة الفاعلة.

٧- على الشباب الثوري إدراك أن التعميم آفة خطيرة في التعامل مع الغير، ومن ثم فلا ينبغي الحكم على تيار معين أو فصيل دون اختباره على أرض الواقع، والنظر إلى برامجه العملية، وحلولة الواقعية للمشاكل، مع

عدم استصحاب البعد التأمري في التعامل معهم.

في حين أوصت دراسة (أداء الإسلاميين ودوره في تحديد شكل المرحلة الانتقالية في الدول الثورية) بأن يمارس التيار الإسلامي الحاكم في الدول الثورية سياسة متحفظة في الداخل والخارج، بعيداً عن المبادرات غير المحسوبة، أو المواقف غير المدروسة، وأن يركّز على تحقيق الإنجازات النموذجية في المرحلة الانتقالية، وأن يجيد مع ذلك العلاقات العامة في الداخل، وفي الخارج دون الانجرار لاعتماد استراتيجية الدعاية أو المبالغة في إظهار المحاسن، وإخفاء النقائص، فالمصداقية السياسية هي المعيار الحاسم في معركة كسب العقول والقلوب. وأن لا ينجر في سياسة صدامية مجانية مع التيار السلفي غير المدرج في المسار الديمقراطي، والاكتفاء بإجراءات احترازية، منها قنوات الحوار الدائم عبر شخصيات دينية مقبولة.

وأشارت دراسة (العمل الاجتماعي وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية) إلى أهمية الانتقال بأهداف العمل الاجتماعي من مجرد سد الجوعة الغذائية والفاقة المالية إلى العمل على تنمية الوعي الجماهيري، وإيقاظ الوعي الاجتماعي بخصوص مشكلات المجتمع من حيث خطورتها، وآثارها السلبية، وضرورة حلها. والعمل على توفير القيادة المهنية المعنية بالعمل الاجتماعي. إضافة إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للنهوض بالعمل الاجتماعي، والاستناد إلى الحقائق والإحصاءات والمعلومات الدقيقة، والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ذات الصلة، والتأكيد على مأسسة العمل الاجتماعي، وإحياء الأوقاف، وتوعية الناس بأهميتها؛ وذلك لكونها صمام أمان للعمل الاجتماعي الذي يحتاج إلى تمويل تسد شطراً كبيراً منه الأموال الوقفية.

#### الباب السادس: قضايا اقتصادية

أما الباب السادس فقد احتوى على دراستين الأولى منهما وهي (نحو استراتيجية تنمية للسياحة.. رؤية إسلامية) والتي تطرقت إلى النشاط السياحي جزء من كل، ولا بد أن يتم التفكير فيه في إطار من الشمول، بمعنى أن حالة التقدم والنمو الاقتصادي، سوف تكون حاسمة في إنعاش هذا النشاط، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فالدول الفقيرة لا يملك أفرادها ترف السفر من أجل السياحة الداخلية، فضلاً عن التفكير في السفر للخارج.

ومن الأهمية بمكان أن تنطلق الحركة السياحية للدول الإسلامية فيما بينها أو مع الدول الأخرى، من منطلقات ذاتية، تعكس هويتها الإسلامية، ولا يعني ذلك القطيعة مع الآخر، فالنشاط السياحي جزء من المعاملات الاقتصادية التي تقوم في الأدبيات الإسلامية على مقومات ثلاثة تجاه الآخر، وهي: التعارف، والتعاون، والتدافع (أي تبادل المصالح).

وتبقى قضية الوعي حاکمة من خلال مفهوم الأفراد للإسلام كمنهج حياة، يجمع بين مصالح العباد في الدنيا، ومصيرهم في الآخرة، فكافة الأنشطة الاقتصادية يمكن إتيانها في إطار القواعد الشرعية، وفي نفس الوقت العمل على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات بما يحقق لهم الإشباع المطلوب.

أما الدراسة الثانية والتي جاءت خاتمة للتقرير فقد أُلقت الضوء على أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الربيع العربي في ظل تلك المرحلة الانتقالية، ثم عرجت على المقومات والمزايا التنافسية التي تتمتع بها هذه الدول، وأشارت الدراسة إلى الدول التي استفادت اقتصادياتها من موجة الربيع العربي وعظمت الاستفادة



من الدراسة بوضع المقترحات اللازمة للنهوض باقتصاديات هذه الدول، لتأتي الدراسة متشابكة العناصر في بنوراما اقتصادية متكاملة.

ونرجو أن يكون هذا الإصدار العاشر من التقرير الارتياحي لمجلة البيان جاء مواكباً للمرحلة الخطيرة التي تحياها الأمة، مجلياً لأهم قضاياها التي تعوق تقدمها، واصفاً الحلول واضعاً للآليات والأطر الفكرية والتنظيمية التي ترتاد للأمة واقعاً جديداً، وتؤصل للمرحلة الجديدة التي تعيشها الأمة عبر مستويات الوصف والتحليل والتوقع، أملين أن يكون جهدنا هذا دافعاً للأمة لكي تأخذ وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، ولديها القدرة على مواجهة القوى والاستراتيجيات الإقليمية والعالمية والداخلية.